

## أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.

### The impact of financial innovation on the competitiveness of Islamic financial and banking institutions

إعداد:

بدروني عيسى<sup>1</sup>، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة. [aissa.bedrouni@univ-msila.dz](mailto:aissa.bedrouni@univ-msila.dz).  
غربي حمزة<sup>2</sup>، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة. [aissa.bedrouni@univ-msila.dz](mailto:aissa.bedrouni@univ-msila.dz).

تاريخ الاستلام: 2019-11-10 تاريخ القبول: 2019-12-16 تاريخ النشر: 2019-12-31

#### ملخص:

يعتبر الابتكار المالي أحد أهم التقنيات المستعملة في مجال المالية، وذلك لتلبية رغبات شرائح مختلفة من المتعاملين، وتغطية احتياجات السوق المالية، ومن ثم زيادة تنافسية المؤسسات. وأمام هذه الحقيقة، أصبح من الضروري على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية أن تبحث عن منتجات جديدة قادرة على منافسة نظيراتها في السوق المالية، ولكن مع مراعاة حكم الشرع في ذلك، وهذا التحدي يمكنه أن يجد من تنافسية هذه المؤسسات في ظل الهيمنة الاقتصادية للنظام الربوي.

**الكلمات المفتاحية:** الابتكار المالي، المنتجات المالية، التمويل الإسلامي، التنافسية، الهيمنة الاقتصادية.

**تصنيف JEL:** G21.

#### Abstract:

Financial innovation is one of the most important techniques used in the field of finance, to meet the wishes of different segments of customers, and to cover the needs of the financial market, and thus increase the competitiveness of institutions. As a matter of fact, it has become imperative for Islamic financial and banking institutions to look for new products that are able to compete with their counterparts in the financial market, but with due regard to Shari'a, this challenge can limit the competitiveness of these institutions in light of the economic dominance of the traditional system.

**Keywords:** Keyword: Financial Innovation, Financial Products, Islamic Finance, Competitiveness, And Economic Dominance.

**Jel Classification Codes:** G21.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل، بدروني عيسى، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، [aissa.bedrouni@univ-msila.dz](mailto:aissa.bedrouni@univ-msila.dz).

## I - تمهيد :

تقوم الأسواق اليوم على تبادل السلع بالنقود، أو ما ينوب عنهما، فالنقود هي كذلك سلعة يتم تبادلها، وهذا حال الأسواق عامة، أما الأسواق الإسلامية فهي تشترط ملكية السلعة قبل تبادلها، وأن تكون مباحة، ويتم تبادلها وفق طرق مباحة شرعا، كعدم التحايل.

وبالنظر إلى التبادل في الأسواق التقليدية، يظهر جليا أن القيود التي تحكم السوق المالية الإسلامية أوسع وأكثر احترازية مما هي عليه في السوق التقليدية، فغسيل الأموال مثلا هو ما يؤكد عدم ملكية السلعة في السوق التقليدية.

أما إبداعات الهندسة المالية التقليدية فتجلت بشق العلاقة بين الأصل الذي يتم تبادله وما نجم عنه من توثيق كورقة الدين أو الرهن، فسمحت بتبادل الديون باختلافها، وسميت بالمشتقات، مثل المستقبلات والخيارات. ومع تنامي حرب العولمة، دخلت هذه المنتجات إلى الأسواق العربية والإسلامية وعمت العالم بأسره، كما جاءت بالأفكار البناءة لها، وحطمت بعض الاحترازمات الإسلامية في أغلب هذه الدول، فأصبح الاقتصاد العالمي ورقيا منشق بدرجة كبيرة عن الأصل الذي يفترض تبادله في الأسواق.

وأدت الأزمات المالية المتتالية إلى جعل العالم يلتف حول الاقتصاد الإسلامي، حيث لم تتأثر مؤسساته كما تعثرت مثيلاتها في الاقتصاديات الوضعية، فالاقتصاد الإسلامي يربط سوق النقد وسوق السلع والخدمات، ربطا مباشرا، عكس الاقتصاد الوضعي الذي يسعى إلى دعم منتجاته المالية من مشتقات وريا، وبيع ما لا يملك، مما أسفر عن أزمات متتالية.

تتمحور إشكالية الورقة البحثية فيما يلي: ما هي أهمية الابتكار المالي وأثره على المؤسسات المالية

## والمصرفية الإسلامية؟

وبغية الإجابة على هذه الإشكالية، فقد تم التركيز على العناصر الآتية للمداخلة:

- الهندسة المالية، الابتكار والمنتج المالي، الذكاء المالي والاحتيايل.
- الأصل المالي، أنواع الأصول المالية التقليدية وفي الفقه الإسلامي (دون النظر إلى حكمها الشرعي).
- الأصول السامة، مخاطر عدم مواكبة التغيرات السوقية.
- أثر الابتكار المالي على المنتجات المالية الإسلامية.

## II - الهندسة المالية

تعتبر الهندسة المالية واحدة من أهم متطلبات الأسواق الإسلامية الحالية<sup>1</sup>، فلا زالت المؤسسات الإسلامية تتعامل بمنتجات لا تلبي احتياجات السوق، من حيث إدارة السيولة ومخاطرها، لأن أغلب أصولها تكون قصيرة الأجل، مما يعني وجود نقص في المنتجات طويلة الأجل، كما تفتقر الأسواق الإسلامية للسيولة الكافية.

في حين تعتبر المشتقات المالية جزء متكامل من النظام المالي المعاصر، ولها فيها دور من خلال ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- إدارة المخاطر، فالمشتقات المالية هي وسيلة لتحويل المخاطر بين المتعاملين في السوق.
- التسعير، تقدم معلومات عن الأسعار الحالية والمستقبلية للسلعة، فهي كمؤشر على الطلب والعرض المستقبلي، مما يجعل اتخاذ القرار أجود وأفضل.
- تبيان كفاءة الصفقات، بسبب انخفاض تكلفة المشتقات.

ولكن، وبسبب حرمة أغلب المشتقات المالية التقليدية، فقد خسرت الهندسة المالية الإسلامية أدوات طورتها الحضارة الغربية لسنين مضت، مما دفع بالقائمين على المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات تتوافق مع الدين الإسلامي الحنيف لتجنب الشبهات، والمسلم مأمور بذلك.

ولذلك، فغياب أدوات إدارة المخاطر والمشتقات المالية الإسلامية له أثر كبير على عرقلة أي نمو حالي ومستقبلي للسوق لأسباب، منها:

- أن تخسر بعض الشركات مزايا تنافسية لعجزها عن معالجة التغير في التكاليف والإيرادات من خلال إدارة المخاطر المالية.
- فالشركة من دون إدارة للمخاطر ينتج عنها مخاطر ومجازفات أكبر.
- صعوبة اندماج المؤسسات المالية الإسلامية على الساحة الدولية نتيجة فقدانها التنوع في المنتجات المالية.

ولأجل تطوير السوق الإسلامية، وجب استحداث هندسة مالية إسلامية قادرة على إدارة المخاطر.

الهندسة المالية هي عمليات بناء أدوات معقدة باستعمال كتل أساسية، أو بإعادة تجميع عناصر مختلفة لوسائل مالية موجودة، كتركيب مخاطر (العائد / السعر)، أو مخاطر (الائتمان)، أو مخاطر (خاصة بالبلد) وغيرها<sup>2</sup>. وعليه، فالهندسة المالية هي عملية معقدة وحساسة، تتطلب اعتبارات متعددة، كعرفة علم الاقتصاد، التمويل، والرياضيات، والعمل المصرفي، وفهم عميق للفقهاء الإسلامي، والرجوع إلى الفقهاء المسلمين لتطوير المنتجات المالية الإسلامية.

فالهندسة المالية تؤمن أدوات لتحويل المخاطر ونقلها كالتأمين وبعض عقود المقايضات واستخدام العربون وخيارات البيوع، وتعزيز السيولة كالقرض الحسن والصكوك وصناديق الاستثمار المشترك، والتوسع في الائتمان كبيوع التفسيط والسلم والاستصناع، وتعزيز الملكية كبيوع الإجارة المنتهية بالتملك والمشاركة المنتهية بالتملك.

إن الهندسة المالية والابتكار المالي هي إحدى القوى التي تقود النظام المالي العالمي والمحلي نحو فعالية اقتصادية أكبر<sup>3</sup>.

فالهندسة المالية اعتمدت على ملكية الأصل، وجزأته إلى ملكية العين وملكية المنفعة كما سمحت بتملكهما معا أو كل واحد على حدا، ومن ثم تبادلها في السوق، فهي بذلك تحافظ على العلاقة بين الأصل المتبادل وموثقات تبادلها، فمن ملك سيارة واستعملها فهو يملك العين والمنفعة، أما من يؤجر السيارة من مالكيها، فيكون الثاني مالك للمنفعة دون العين.

### III- الابتكار والمنتج المالي

يعني الابتكار في قطاع المالية بشكل عام والمالية الإسلامية بشكل خاص قدرة المؤسسات المالية على تحقيق رغبات زبائنها بشكل سريع وفعال مع الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تطرأ على السوق ومواكبتها بشكل دائم. لذلك فالبنوك الإسلامية مطالبة بتوفير قيمة مضافة (Value Added) إلى اقتصاد الدولة على أساس أنها مؤسسات مالية شريكة في العمليات التجارية والاستثمارية وحتى في عمليات الإنتاج. البنوك الإسلامية لا تهدف فقط إلى تعظيم الأرباح بقدر ما تسعى إلى إحداث إنتاج ملموس يسهم في عملية الإنتاج ويساعد الاقتصاد على الانتعاش<sup>4</sup>.

والابتكار بصفة عامة هو:

- المبادأة بإتباع أنماط جديدة من التفكير دون السياق العادي المتبع في التصدي لمختلف القضايا والأمور.
- ظهور إنتاج جديد نابع من التفاعل بين الفرد ومادة الخبرة من غير الطرق التقليدية المتبعة من قبل.
- عملية تمتد عبر الزمن.
- تنظيم مكون من عدد من القدرات العقلية.
- استجابة الذات عندما تستشار بعمق وبصورة فعلية.

أما الابتكار المالي فهو مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية حاجات المجتمع المالية، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقق.

أما التعريف الإسلامي للابتكار المالي فهو مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية حاجات المجتمع المالية، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقق ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها.

والمنتج المالي هو مجموعة من الإجراءات غير الملموسة التي تؤدي بمحملها إلى إشباع خدمة مالية - فجوة مالية - يحتاجها طرف من أطراف السوق. كما يمكن تعريفه بأنه مركب مالي يحقق للعملاء أغراضا تشبع

حاجاتهم التمويلية، وتغطي الفجوات التي يحتاجونها، سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وله خصائص تميزه، ويشكل عنصرا من عناصر المزيج التسويقي، وله دورة حياة تخصه.

ويعرف المنتج المالي الإسلامي: هو مجموعة من الإجراءات غير الملموسة، تراعى فيها قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها، التي تؤدي بحملها إلى إشباع خدمة مالية - فجوة مالية - يحتاجها طرف من أطراف السوق. هو مركب مالي تراعى فيه قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها، يحقق للعملاء أغراضا تشبع حاجاتهم التمويلية، وتغطي الفجوات التي يحتاجونها، سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وله خصائص تميزه، ويشكل عنصرا من عناصر المزيج التسويقي، وله دورة حياة تخصه.

ويوجد أطراف أساسية لإنتاج المعارف المالية، وهي<sup>5</sup>:

- المؤسسة المهنية: المؤسسات المالية بإدارتها وإستراتيجياتها.
- المؤسسة الشعبية: المجتمع المستقبل لهذه المنتجات المالية.
- المؤسسة العلمية: الجامعات، مراكز البحث، رجال الفكر والاقتصاد والقانون.

قاعدة: من يعلم أولا يربح أولا... ومن يعلم آخرا يخسر أولا... ومن يعلم أكثر لا بد أن يدبر أموره بصورة أفضل.

ويمكن تعريف الابتكار التمويلي الإسلامي على أنه: الهندسة التمويلية أو المالية، وهو تصميم وتطوير أدوات وآليات تمويلية متميزة عن تلك الأدوات والآليات السائدة من حيث المصدقية والكفاءة الاقتصادية والمثالية والميزة التنافسية، وصياغة حلول إبداعية معقولة للمشاكل والتحديات واستغلال الفرص التمويلية، كل ذلك في إطار المعايير والضوابط الشرعية<sup>6</sup>.

وحول أهمية الابتكارات التكنولوجية في مجال المالية نشرت EY استطلاعا للرأي أوضحت نتائجه أن 78% من مستخدمي البنوك في دول التعاون الخليجي يرغبون في تحسين البنوك لخدماتهم الإلكترونية من خلال اعتماد المزيد من برامج التقنية الرقمية ليشمل ذلك خدمات أكثر حيث تشير الإحصائيات أن 40% من برامج التكنولوجيا المالية (FinTech) المستخدمة في هذه الدول هي (Payments Solutions) برامج الدفع الإلكتروني. وشكلت الابتكارات التكنولوجية في مجال المالية الإسلامية سوقا ضخمة، ففي آسيا وصلت الاستثمارات في هذا المجال ما يقارب 3,5 مليون دولار، وارتفعت قيمة هذه الاستثمارات بشكل كبير، حيث امتد نطاق التعامل بها إلى أوروبا وصلت الاستثمارات هذا القطاع قيمة 1.5 مليار دولار أميركي، وتوحي زيادة الاستثمارات في هذا المجال بالأهمية والإقبال الكبيرين على الابتكارات التكنولوجية في مجال المالية<sup>7</sup>.

وحسب التقرير السنوي "The Innovators Islamic Finance 2016" الذي يهتم بالابتكارات في مؤسسات المالية الإسلامية وقد رصد التقرير مجموعة من المؤسسات المالية من ضمنها بنك الراجحي، مصرف

الريان، مصرف الميزان وبنوك ومؤسسات أخرى من بينها Path Solution ، ومصارف ماليزية، حيث استطاعت هذه المؤسسات الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية وساهمت في فعالية خدمات هذه المؤسسة، وحصد ثقة الزبائن والمستثمرين. من أجل المنافسة والاستمرارية تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تقديم مزيد من الدعم والاهتمام بالابتكارات سواء تلك المتعلقة بأدوات المالية الإسلامية أو تلك المتعلقة بالتسويق أو بالابتكارات التكنولوجية<sup>8</sup>.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي تدفع المؤسسات والمصارف المالية الإسلامية إلى الابتكار المالي في وجود بعض القيود والمعوقات القانونية والشرعية والاجتماعية والاقتصادية التي تدعو الحاجة إلى تخطيها بوسائل مقبولة شرعا وتلبي احتياجات الناس الاقتصادية وتستوعب في الوقت ذاته القواعد والمقاصد الشرعية<sup>9</sup>.

### IV- الذكاء المالي والاحتيايل

الذكاء المالي: هو قدرة الفرد على تعلم وفهم الشؤون المالية، والتعبير عنها، وإيجادة التفكير فيها، وتحليل نتائجها، وإدراك آثارها، ومدى قدرته على التفاعل والتعامل مع الآخرين، وقراءة ما وراء الأرقام، وتطوير وابتكار الأدوات المالية.

أما الاحتيايل: هو تقديم عمل ظاهره الجواز، وباطنه حكم آخر. فالحيلة نوع من التصرف الذي يتحول به صاحبه من حال إلى حال، وهي من سبل المخادعة، كما يمكن أن تكون سبيلا للوقاية من خطر ما.

كما أن الحيلة: هي علم غايته الحصول على الفعل الكبير من الجهد اليسير، أي استعمال الحيلة مكان القوة، والعقل مكان العضلات، والآلة مكان البدن.

الذكاء + ضوابط أخلاقية + رقابة السوق = ذكاء مالي وحنكة.

الذكاء + ضوابط أخلاقية = ذكاء مالي.

الذكاء - ضوابط أخلاقية = احتيايل مالي.

الشركات ليست حارسات المجتمع، إنها كيانات تعمل من أجل الربح، وهي مزدوجة أخلاقيا.

### V- أنواع الأصول المالية في الفقه الإسلامي (دون النظر إلى حكمها الشرعي)<sup>10</sup>

تعتبر السياسات الفعالة لتطوير وتحديث أدوات المالية الإسلامية أهم ركيزة لبقاء المنظومة المالية الإسلامية وزيادة فعاليتها ونجاحها في السوق المالية، وقد شهدت هذه المنظومة ابتكارات جديدة زادت من القوة التنافسية لهذه البنوك وحققت أرباحا كبيرة وقبولا في السوق المالية العالمية، فقد شكل ظهور منتجات مالية منافسة من قبيل الصكوك، سندات الخزينة، صندوق التقاعد الإسلامي الذي أطلقه بنك HSBC في ماليزيا ثم ظهور السوق المالية الإسلامية دفعة قوية لقطاع المالية الإسلامية وحققت من خلاله نجاحات مهمة.

ويتميز المنتج المالي والمصرفي الإسلامي بعدة خصائص، أهمها:

- يحقق مصلحة معتبر شرعا.
  - يحقق العدل والإحسان.
  - زوال الربية، فالشك يورث الظن، قال رسول الله صل الله عليه وسلم "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" <sup>11</sup>.
  - سد الذرائع أمام المفسدين.
  - يوافق قصد المكلف في عقله قصد الشارع، فلا ينبغي التحايل بالألفاظ.
- بيع الدين (التوريق): أي التسييل، تحويل القروض المصرفية إلى سيولة نقدية بغرض الحصول على الأموال، أي تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول، فتتحول الأصول المالية من المقرض الأصلي إلى آخرين. أما أساليب التوريق فهي:
- استبدال الدين بورقة أو أوراق مالية، بشرط موافقة الأطراف ذات الصلة.
  - التنازل عن الأصول لمصلحة الدائنين أو المقرضين، كما في ذمم بيع الأصول أو إيجارها حيث يستمر دفع الأقساط إلى الممول الأصلي الذي قام بتحويل الديون واستبدالها.
  - بيع الذمم المدينة إلى مصرف متخصص، ونقل المسؤوليات جميعها إليه حال عجز المدين عن التسديد. تم تحريمها في كثير من البلدان الإسلامية، أما ماليزيا فهي مباحة.
- التورق: هو عملية بين ثلاثة أطراف، يشتري الأول من البائع أصلا بصيغة الأجل، ثم يبيعها لغيره نقدا، وفي الأغلب يكون بسعر أقل، فيحصل بذلك على السيولة.
- بيع العربون: أن يشتري شخص ما السلعة، فيدفع جزء من ثمنها للبائع، على أن يحتسب ذلك الجزء من الثمن في حال أخذها، فإن لم يأخذها فذلك للبائع.
- القرض الحسن: يحرم للمقرض أن يستفيد من إقراضه للغير، فالفائدة تعم المجتمع فهو من جنس التبرعات.
- المراوحة: يبحث المشتري أحيانا عن الطمأنينة، فيرغب بالشراء من مصدر يثق به، ويفضل أن يعلم مسبقا بالريح والتكلفة التي يتحملها، وقد يرغب البائع أيضا بالشيء نفسه، فيقول أحدهما للآخر أربحي مبلغ كذا أو نسبة كذا وأتم العملية.
- السلم: وفيه يقدم الثمن سلفا للبائع الذي يقدم السلعة في زمن محدد لاحقا، وهو عقد على موصوف في الذمة وصفا يذهب عنه الجهالة، فهو بيع مؤجل بثمن معجل مقبوض في مجلس العقد، ويتأخر فيه تسليم السلعة لأجل معلوم.
- الاستصناع: هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي عقد شراء ما يصنعه الصانع، فيكون العين والعمل من الصانع، فإذا كانت العين من المستصنع لا الصانع فإن العقد يكون إجارة لا استصناعا.

## أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.

العينة: أن يشتري شخص من البائع سلعة بأجل ثم يبيعه السلعة نفسها نقدا بسعر أقل. ويمكن أن تكون بين ثلاثة أطراف فأكثر بتواطؤ، فالكل محرمة في أغلب البلدان الإسلامية (من طرق التحايل على الربا). فالله يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

الرهن: حبس الشيء مقابل الحصول على شيء آخر، وهو عقد لازم في حق المدين الراهن ولو لم يقبض فلا يحق له إلغائه وهو غير لازم في حق الدائن المرتهن.

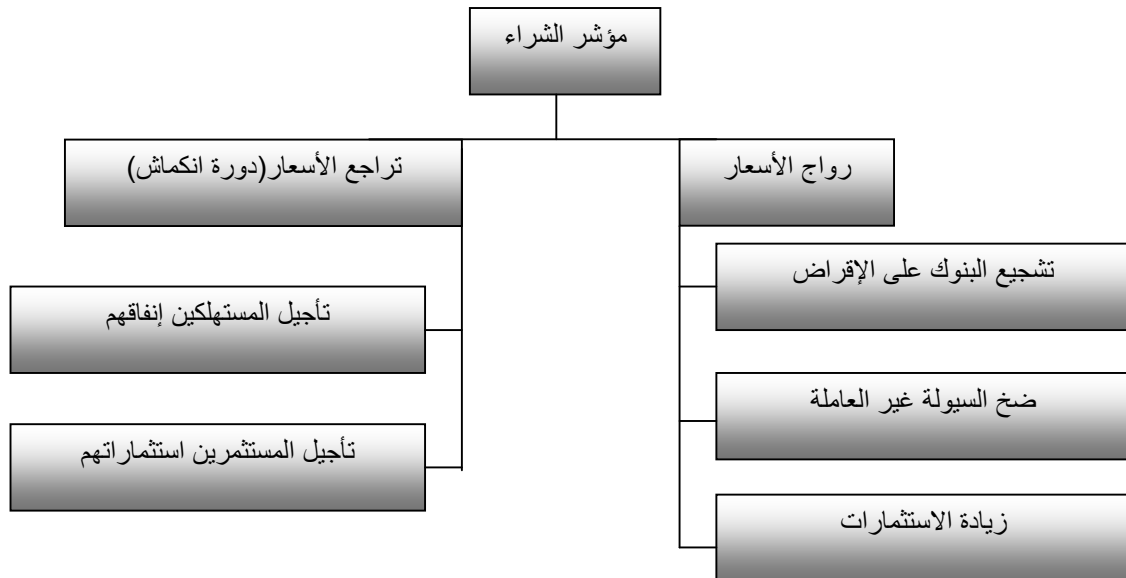
الحوالة: وهي قسمان، حوالة الدين فيتغير المدين بمدين آخر، وحوالة الحق فيتغير الدائن بدائن آخر، أي إحالة المدين أو الدائن إلى مدين أو دائن آخر لمصلحة ما.

الأوراق التجارية: توثيق الدين، لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه..."، حيث يمكن تحويل المديونية من شخص لآخر.

الصكوك: وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص.

وتعني الملكية في الشريعة الإسلامي: ملكية الأصل = ملكية العين + ملكية المنفعة

### الشكل رقم (01): أثر مؤشر الشراء على الاقتصاد



المصدر: من إعداد الباحثان.

وتدير هذه المنتجات المالية مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية، أهمها: المصرف الإسلامي للتنمية 1975، هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية 1991، المجلس العام للمصاريف والمؤسسات المالية الإسلامية 2001، السوق المالية الإسلامية الدولية 2001، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ومركز إدارة السيولة 2002، مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2002، المركز الدولي للجودة والتطوير المالي، المركز الدولي



للتدريب والدراسات والبحوث المالية الإسلامية، المركز الدولي للرقابة والفتوى الشرعية، المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم، المصرف الإسلامي الدولي، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، الهيئة العالمية للوقف،.... وغيرها كثير.

## VI- أنواع الأصول المالية التقليدية<sup>12</sup>

أوراق مالية تثبت الملكية: تعبر عن حق الملكية في صافي الأصول المملوكة للشركة، كالأسهم.

أوراق مالية تثبت الدين: تعبر عن الدين، مثل السندات، الكمبيالات، أذون الخزانة، شهادات الإيداع.

المشتقات: ناجمة عن تعاقدات صورية من الأصول المالية خارج الميزانية وفي مواعيد لاحقة، حيث تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول، ويكفي تبادل مدفوعات فروق الأسعار بين طرفي العقد، وليس ضرورياً انتقال ملكية الأصل محل التعاقد<sup>13</sup>.

الخيارات: عقد بين طرفين (بائع ومشتري)، يعطي للمشتري الحق وليس الالتزام، في شراء أو بيع الأصل محل العقد بسعر محدد، ويسمى سعر الخيار بالعلو، يدفعه المشتري للبائع نتيجة تمتعه بهذا الحق الذي يمنحه فرصة الاستفادة من الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار خلال فترة العقد.

العقود المستقبلية: هي عبارة عن اتفاق لشراء أو بيع أصول مالية مستقبلاً.

اتفاقيات مقايضة أسعار الفائدة: اتفاق تبادل أسعار الفائدة على مبلغ محدد بعملة معينة خلال فترة محددة.

اتفاقيات الأسعار الآجلة: اتفاقيات تسوية آجلة للفارق بين سعر الفائدة المتفق عليه وسعر الفائدة السائد عند حلول الأجل المتفق عليه، وعلى المبلغ المتفق عليه في العقد، ولا يترتب على هذه العملية أي تحويل للمبلغ المتفق عليه.

القروض الربوية: وهي إقراض مال بمال أكثر نظير مدة زمنية.

## VII- الأصول السامة ومخاطر عدم مواكبة التغيرات السوقية<sup>14</sup>

تلخص قضية إفلاس بنك ليمان براذر ببيع أصولاً سامة لبنوك جزيرة كايمان، مع إعلامهم أنه سيتم إعادة شرائها، مما أوحى بأن لديه 50 مليار دولار نقداً.

فالأصول السامة<sup>15</sup> Toxic Assets مصطلح ظهر خلال أزمة 2008 فيما يخص السندات المدعومة بالرهن العقاري والتزامات الدين المضمونة ومقايضة العجز عن سداد الائتمان، والتي لا يمكن بيعها إلا بعد أن يتعرض أصحابها لخسائر فادحة. فهي أصول تصبح سائلة عندما يختفي السوق الثانوي، وهي أصول لا يمكن بيعها، بل غالباً ما تكون خاسرة.

## أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.

التغيير سنة من سنن الله في خلقه، فدوام الحال من المحال، وهذا ما يجب أن تؤمن به المؤسسات المالية الإسلامية، فتتجه نحو ابتكار منتجات مالية ومصرفية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية والربوية.

فعادة ما يصحب التغيير تحمل تكاليف، كما أن التأخر عنه يؤدي إلى تحمل تكاليف أيضا.

وتزداد تكاليف التغيير كلما زاد زمن التأخر عن تغييرات السوق، وقد يعني ذلك في مرحلة من المراحل الخروج من السوق. ومثال ذلك حالة تأخر شركة نوكيا (تأسست 1865) عن مواكبة هواتف اللمس والتقنيات الحديثة، مما جعلها تخسر هيمنتها السوقية، مما أجبرها على الشراكة مع ميكروسوفت (تأسست 1975) (سنة 2011) تفاديا للموت الكامل.

بما أن طبيعة الأشياء هي الحركة لا الثبات، والتغيير لا الجمود، لذلك فمن يعتقد أنه قد حقق هدفه الموسوم، واستقرت أموره، فليعلم أن طبيعة الأشياء تأبى التوقف عن التغيير، وأنه سيقف وحده أو سيقف مع الواقفين.

مثال ذلك: تنافسية الهاتف الأرضي والهاتف النقال، حيث أصبح الهاتف النقال هو السلعة المفضلة. وبدخول الانترنت، عاود الهاتف الأرضي السيطرة السوقية بفضل جاهزيته لذلك مستفيدا من الشبكات المنجزة سابقا، ولكن سرعان ما تراجع أمام دخول الهاتف النقال مجال الانترنت، وكل هذا حصل في مجال زمني معدله 20 سنة.

يأتي إعلان فيسبوك (تأسست 2006، وبلغت ذروة الأعمال 2011) منذ فترة عن شراء شركة طيران بدون طيار تعمل بالطاقة الشمسية بهدف نشر الانترنت وإتاحتها للجميع، لتسعى هذه الفكرة الابتكارية بنشر نقاط اتصال بالانترنت في الجو (Hotspot)، وستبني فيسبوك 11000 طائرة دون طيار في البداية لنشرها في المجال الجوي لقارة أفريقيا على ارتفاع 20 كلم، وقد بدأ الإنتاج في جويلية 2016، وهذا ما يمكن أن يزرع مكانة الخطوط الأرضية إن لم تجد لنفسها من سبيل. وقد قامت شركة غوغل باستعمال بالونات عملاقة في الجو لتحقيق نفس الهدف.

ومع مواجهة شركة فيسبوك الانتقادات الأمنية والتجسسية، فقد خسرت مكانتها في السوق (فتنبأت بفشلها سنة 2017)، فقامت الشركة بشراء شركة واتساب لزيادة المشتركين، وهو ما حدث بالفعل متجاهلة جميع الانتقادات الموجهة إليها، وبذلك تتفوق على عدد سكان العالم الفعليين، وسوف تتوغل في كل القارات لتحقيق نمو مستمرا، وربط سكان العالم جميعهم.

والمثال الآخر هو التنافسية بين الساعات العادية (بمختلف تطوراتها التكنولوجية) والهاتف النقال. والأمثلة كثيرة عن الأسواق التي تتنافس فيما بينها، فيزول الواقف، ويتطور المواكب لها.

## VIII- أثر الابتكار المالي على المنتجات المالية الإسلامية

إن ما يميز أي صناعة هو منتجاتها، وخصائص هذه المنتجات والحاجة إليها هي التي تحدد الطلب عليها، ومن ثم تحدد استدامتها، وقد تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية التي تستبعد الربا والغرر والتعدي على أموال الناس بالباطل، وتجتنب التعامل مع المنتجات المضارة بالمجتمع. ويلاحظ أن الإقبال الكبير على المنتجات الشرعية حالياً مصحوب بوعي الموافق للشريعة، ولهذا فإن التحديات المتعلقة بالمنافسة في البيئة المصرفية العالمية تفرض على البنوك الإسلامية ابتكار منتجات وأساليب استثمارية متطورة تلي الاحتياجات الأساسية للعملاء، مع مراعاة الجمع بين السلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية وإمكانية التطبيق. ولما كان هناك عمر زمني لكل منتج ينتهي بمرحلة الحاجة إلى التجديد، والمجيء بفكرة جديدة تجعل لهذا المنتج بعداً جديداً وحاجة جديدة يقبل عليها العملاء مرة أخرى؛ فإن الابتكار المالي أصبح ضرورة ملحة في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما على العكس، حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد.

في ظل الابتكارات المالية التي تشهدها الساحة المالية العالمية، وارتفاع وتيرة المنافسة بين المؤسسات المالية، اضطرت المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية إلى ابتكار منتجات مالية كثيرة، غير أن أغلب هذه الصيغ التمويلية اختلفت أحكامها الشرعية بين مباح ومحرم، كما توجد بعض المنتجات المالية المبتكرة محرمة بصريح الدليل من الكتاب والسنة، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها حدة المنافسة والخوف من فقدان الحصة السوقية يدفعان المؤسسة المالية إلى تجويز مثل هذه المنتجات المالية المبتكرة، وذلك في ظل ضعف الذكاء المالي لها.

ويمكن تلخيص أهم المنتجات المبتكرة لدى المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في الآتي<sup>16</sup>:

- بيع المراجحة للآمر بالشراء (شبهة بيع ما لا تملك - وهي محرمة شرعاً)، ويدخل تحت هذه الصيغة عدة منتجات مالية مبتكرة (المراجحة بهامش ربح متغير، المراجحة بهامش ربح محدد، المراجحة من خلال المشاركة).
- التورق المنظم ومقلوب التورق (المراجحة العكسية) وهو بمثابة البيع الآجل (شبهة التحريم لسبب احتمال التواطؤ أي أن الهدف هو النقود وليس السلعة).
- شراء الدين وخصم الكمبيالات (يغلب عليها التحريم لتشابهها مع القروض الربوية).
- التأجير المنتهي بالتملك (ومنها ما يكون بأجرة متغيرة، أجرة ثابتة، البيع مع إعادة التأجير). (وهي جائزة في الغالب ما لم يكون هناك تحايل، كأن يكون المبتغى هو المال وليس العين المؤجرة كحالة البيع ثم التأجير).
- السلم والاستصناع (ومنها: السلم بسعر السوق يوم التسليم، السلم بسعر محدد أو بدون غبن، الاستصناع لتمويل الطاقة)، وهي جائزة شرعاً في الغالب.
- المشاركة (ومنها: المتناقصة، الثابتة)، وهي جائزة ما لم ترتبط بحيل أو محرمات.
- الوكالة بالاستثمار (ومنها: المقيدة بالمراجحة بربح لا يقل عن نسبة معينة).

- الصكوك (ومنها: صكوك الحقوق المعنوية، صكوك إجارة الأعيان الموصوفة في الذمة، الصكوك القائمة على الأصول، تمويل رأس المال العامل).
- عقد الاستحراق أو أخذ السلعة شيئاً فشيئاً والدفع يكون مجزأ، أي الشراء أو البيع على فترات وعلى الحساب.
- عقد الجعالة، وهو ما يشبه المكافئات نظير تحقيق نتائج مشرفة.
- عقد الفضالة، وهو التصرف في حق الغير ومصالحته ودون علمه.
- تمويل الحقوق المعنوية (مثل الاختراعات).
- عقود الامتياز، حيث تكون في الغالب بين الحكومات والخواص.
- عقود القرض الحسن.

ويظهر مما سبق أن المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تأثرت كثيراً بالمنافسة المفروضة من طرف البنوك الربوية، ويتجلى ذلك في شبهة تحريم بعض المنتجات المالية المبتكرة لدى البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية. ومنه يمكن القول أن الابتكار المالي أثر كثيراً على تنافسية المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، حيث دفع بها الوضع إلى اعتماد منتجات مالية مبتكرة محاكاة مع البنوك الربوية، وتتسم هذه المنتجات في غالبيتها بشبهة التحريم شرعاً.

وعلى الرغم من أهمية الابتكار والتطوير المستمر للمنتجات المالية، إلا أن هذا الاهتمام لم يترجم حتى الآن إلى منهج علمي وعملي يتناسب وأهداف المالية الإسلامية، فما زالت إدارات تطوير المنتجات بحاجة إلى مزيد من التخصصية والمهنية مقارنة مع غيرها من الإدارات في مؤسسات الصناعة التقليدية التي تولي اهتماماً أكبر في هذا الجانب وتنفق مبالغ طائلة لتطوير وابتكار منتجاتها المالية التي تلي احتياجاتها وتعطي طلب الأسواق. ويمكن تلخيص حاجة البنوك الإسلامية إلى الابتكار المالي في النقاط التالية<sup>17</sup>:

- 1- تنوع مصادر الربحية للبنك والمؤسسة المالية.
- 2- تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو، وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته.
- 3- تقليل مخاطر الاستثمار بتنوع صيغته وقطاعاته.
- 4- دعم المركز التنافسي للبنك والمؤسسة المالية في السوق.
- 5- التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذ بها. ولكن يج ب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة

التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية. ومع ذلك، يترك هذا أثره الخطير ففي حين لا تتطلب إنتاج هذه الأدوات الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات التي تطرحها الصناعة التقليدية وتقلدها من خلال توسيط السلع، فإنها تلقي بظلالها الفاسدة وتترك آثارا سلبية كثيرة على الصناعة المالية الإسلامية منها<sup>18</sup>:

1. ضعف فناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية، وجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة وقد يؤدي ذلك إلى أن تبدأ المصرفية الإسلامية بفقد عملائها خاصة الذين لا يشكل الوازع الديني لديهم الدافع الأكبر للتعامل مع هذه المصارف.

2. تحول الضوابط الشرعية إلى تكلفة إضافية. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تحمّل المؤسسات المالية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها .

3. إن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وهي جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة، وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، لهذا فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض لنفس المشكلات ويؤدي إلى أن تعاني الصناعة المالية الإسلامية في النهاية من نفس الأمراض والأزمات التي ألمت بالصناعة المالية التقليدية. إضافة إلى تهديد الصناعة المالية الإسلامية بفقدان شخصيتها حيث تغدو تابعة بالجملة للصناعة التقليدية.

## IX- خلاصة

يعتبر الابتكار المالي من أهم المجالات التي تهتم بها إدارات البنوك والمؤسسات المالية الناجحة، لأن الابتكار المالي يجعل البنك/المؤسسة المالية متواجدة بشكل فعال وكفؤا في السوق المالية، لما فيه من تحديد للمنتجات المالية لتلبية الاحتياجات التمويلية المعاصرة. لكن، الأهم من ذلك أن تكون لدى المصارف الإسلامية استراتيجيات واضحة وهادفة بهذا الخصوص، لان هذه الاستراتيجيات تضبط عملية الابتكار المالي، بعيدا عن التخبط والتناقض بين الأهداف والتطبيق. ولا شك في أن الابتكار المالي يحتل أهمية قصوى في البنوك الإسلامية خاصة في ظل الضغوط التنافسية الحادة التي تفرضها التغيرات الجذرية التي يشهدها العالم بالتحول للاقتصاد الحر، إضافة إلى ترابط أسواق التمويل الدولية بفضل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وما لم تصل المصرفية الإسلامية إلى ابتكار منتجات تحمل طابع الاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة، فإنها ستظل غير قادرة على المنافسة في ظل المتغيرات العالمية التي أصبحت تتسم بالتجدد والتعدد والاستمرار. وهذا يتطلب اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه، ومن هذه الخطوات:

## أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.

- عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على التحليل والتحريم، عليها أن تقود عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية.
- كما لا بد من التأكيد على أن ما تقوم به بعض البنوك الإسلامية من "أسلمة" للمنتجات المصرفية بإضفاء صبغة شرعية عليها من شأنه الإضرار بصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام.
- فيجب ابتكار منتجات خاصة بالأفراد، العمل في اتجاه ثقل الخبرة والمعرفة للوصول إلى منتجات مبتكرة وإسلامية بشكل كامل، لدرجة أنها تختلف بشكل جذري عن المنتجات التقليدية.
- وأيضاً يجب التأكيد على أن مستقبل المصارف الإسلامية يتوقف على مدى التطوير العلمي لهذه المؤسسات، واستغلال أحدث الطرق والأبحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل، وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي، وتطوير الصيغ الموجودة حالياً لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية واتجاهات العولمة المالية، سعياً لإرضاء المتعاملين بالداخل والخارج كأحد متطلبات العولمة من ناحية، واستجابة للتطورات التي حدثت في الفكر الإداري من برامج الجودة الشاملة إلى الهندرة أو الإدارة بالتحوال؛ الأمر الذي يتطلب من إدارات المصارف والهيئات المالية الأخرى بذل مزيد من الجهد وإعمال الفكر وتحديث طرق وأساليب تقديم الخدمات. وعليه، فيعتبر الابتكار المالي أحد أهم العوامل التي ساعدت الاقتصاديات المتطورة على التطور والرقى خاصة في الجانب المالي والمصرفي، ومع ضعف وتيرة الابتكار المالي لدى المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، أدى بها الأمر إلى فقدان جزء كبير من السوق المالية والمصرفية، فانعكس الأمر سلبيًا عليها وعلى الاقتصاديات التي تنتمي إليها.
- وأمام هذه الحقيقة، يتجلى الأثر السلبي للابتكار المالي في الاقتصاديات العالمية على تنافسية المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، حيث أصبحت هذه الأخيرة عاجزة عن إيجاد منتجات مالية ومصرفية إسلامية تضاهي أو تنافس منتجات تقليدية.
- وإيماناً من الحقيقة السوقية التي تؤكد أن المتعامل يبحث عن المنتجات التي تشبع رغباته وبأقل تكلفة ممكنة، يصبح من الضروري على المؤسسات المالية الإسلامية البحث عن ابتكارات مالية ومصرفية تلي نفس الغرض، وبضوابط إسلامية.
- ويأتي الاهتمام بالابتكار المالي في القطاع المصرفي الإسلامي في ظل الضغوط التنافسية الحادة التي تفرضها التغيرات الجذرية في العالم، بفضل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتبقى المنافسة غير متكافئة بالنسبة للخدمات المصرفية الإسلامية، إذا لم تتمكن من تطوير منتجات جديدة تمتاز بالمرونة.
- فكان من ضرورياً على البنوك الإسلامية إيجاد طرق جديدة وأدوات مبتكرة قادرة على استيعاب التغيرات والتقلبات في الأسواق المالية العالمية التي تتسم بمخاطر عالية.

وكإجابة على الإشكالية، يتضح أن تنافسية المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تأثرت كثيرا بالابتكارات المالية حيث أدى الأمر إلى اعتماد منتجات مالية يدعى أنها إسلامية، وفي حقيقة الأمر تحوم حولها الكثير من الشبهات كما هناك منتجات قد استقر الأمر على تحريمها شرعا.

ومع ذلك، فلا يمكن الحكم على التجربة المصرفية الإسلامية بشكل كلي، ذلك أن المصارف الإسلامية متهمه بأنها لم توجد إلا من أجل تهدئة ضمائر المتعاملين المتزيمين، وليس بهدف إحداث تحول جذري في آلية عمل النظام المصرفي.

### الإحالات والمراجع:

<sup>1</sup> Iqbal & Mirakhor (2007), **An Introduction to Islamic Finance Theory & Practice**, John Wiley & Sons, P.P 221-225.

<sup>2</sup> سامر مظهر قنطقجي(2016)، فقه الابتكار المالي بين الثبوت والتهافت - أصول -قواعد -معايير، ط 2، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

<sup>3</sup> Iqbal & Mirakhor (2007), **An Introduction to Islamic Finance Theory & Practice**, John Wiley & Sons,P.P 203-206.

<sup>4</sup> www. islamonline.net (تاريخ الاطلاع: 2019/09/21 على 20:06 سا)

<sup>5</sup> سامر مظهر قنطقجي(2016)، فقه الابتكار المالي بين الثبوت والتهافت - أصول -قواعد -معايير، ط 2، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص 81.

<sup>6</sup> علي محمد أحمد أبو العز(2016)، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص 17.

<sup>7</sup> www. islamonline.net (تاريخ الاطلاع: 2019/09/21 على 20:14 سا)

<sup>8</sup> www. islamonline.net (تاريخ الاطلاع: 2019/09/21 على 20:16 سا)

<sup>9</sup> علي محمد أحمد أبو العز(2016)، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص 18.

<sup>10</sup> سامر مظهر قنطقجي(2016)، فقه الابتكار المالي بين الثبوت والتهافت - أصول -قواعد -معايير، ط 2، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص.ص 71-74.

<sup>11</sup> سنن الترمذي.

<sup>12</sup> سامر مظهر قنطقجي(2016)، فقه الابتكار المالي بين الثبوت والتهافت - أصول -قواعد -معايير، ط 2، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص.ص 74 -76.

<sup>13</sup> بنك التسويات الدولية التابع لصندوق النقد الدولي، المعيار المحاسبي الدولي رقم 30.

<sup>14</sup> سامر مظهر قنطقجي (2016)، فقه الابتكار المالي بين الثبوت والتهافت - أصول - قواعد - معايير، ط 2، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص.ص 91-96.

<sup>15</sup> سامر مظهر قنطقجي (2016)، فقه الابتكار المالي بين الثبوت والتهافت - أصول - قواعد - معايير، ط 2، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص 76.

<sup>16</sup> علي محمد أحمد أبو العز (2016)، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص.ص 29-126.

<sup>17</sup> محمد عمر جاسر (2010)، نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان "الواقع وتحديات المستقبل"، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين في الفترة 20-21 مارس صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية، ص.ص 7-8.

<sup>18</sup> محمد عمر جاسر (2010)، نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان "الواقع وتحديات المستقبل"، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين في الفترة 20-21 مارس صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية، ص.ص 8-9.